A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1424
2 November 1998

الجمعية العامة

ARABIC

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الرابعة والعشرين بعد الألف والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)

- مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ بشأن بورتوريكو (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصويبه، وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضاً، إن أمكن، في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب.

93-86339

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ بشأن بورتوريكو (تابع)

بدعوة من رئيس اللجنة، شغل السيد ميكائيل ديويتيش (نقابة المحامين الوطنية) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ديويتيش.

السيد ديويتيش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أمثل أمام اللجنة بالنيابة عن نقابة المحامين الوطنية، وهي منظمة للمحامين بالولايات المتحدة تضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المحامين والمشتغلين بالقانون وطلاب القانون. تأسست منظمتنا في سنة ١٩٣٦ لتكون بديلا لنقابة المحامين الأمريكية المحافظة والتي كانت قائمة على العزل العنصري آنذاك، ولتهيئة سبيل لتنظيم المحامين التقدميين في كل أنحاء الولايات المتحدة من أجل توفير الخدمات القانونية للكادحين وغيرهم من المغلوبين على أمرهم ممن يناضلون من أجل حقوقهم ومن أجل غد أفضل.

وأحد مجالات العمل الذي نوليه أهمية عظيمة مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان. لقد عملنا بالنيابة عن أولئك الذين يناضلون من أجل حق هو في مقدمة جميع حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو حق الشعب في تقرير المصير وحقه في أن يكون حرا ومستقلا عن الاحتلال والسيطرة الأجنبيين. وكما يعرف الأعضاء جيدا، لا يوجد حق إنساني أساسي يتقدم على حق الشعب في أن يتحكم بأرضه وموارده.

ومن المجالات البالغة الأهمية في عملنا الدولي مجال مؤازرة حق شعب بورتوريكو في ممارسة حقه في تقرير المصير. وقد عملنا باستمرار مع شعب بورتوريكو في جهوده التي يبذلها على مستويات متعددة من أجل مقاومة استعمار الولايات المتحدة.

وكجزء من عملنا صرنا نمثُل أمام هذه الهيئة على أساس سنوي تقريبا منذ ١٩٧٨، ورحنا نسترعي انتباهها إلى إنكار حكومة الولايات المتحدة لحق بورتوريكو في تقرير المصير واستمرارها في قمع المنظمات والأفراد الذين يؤيدون جهارا استقلال بورتوريكو. وقد كانت لأعمال هذه اللجنة وقراراتها التي تناشد الولايات المتحدة الكف عن التدخل في حق بورتوريكو في تقرير المصير أهمية قصوى في إتاحة الفرصة لحركة الاستقلال كي تستمر في التنظيم والعمل المناهضين للهيمنة الاستعمارية التي تمارسها الولايات المتحدة.

والآن يقال لنا بأن اللجنة لن تَصدر هذا العام قرارا بشأن بورتوريكو وأن بعض أعضائها يعتقدون بأن عمل اللجنة قد انتهى وأنه لم تعد ثمة مستعمرات في العالم وليس هناك أي قمع يُمارس ضد المناضلين من أجل تقرير المصير. وهذا الإنكار لاستمرار وجود الاستعمار قد جاء على لسان ممثل الولايات المتحدة في الاجتماعات التحضيرية التي جرت في جنيف للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عندما أعلن أن القول بأن دولة من الدول ركبت البحار لكي تحتل وتستعمر دولة أخرى، قول لم يعد له محل في عالمنا اليوم. ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة تريد منا أن ننسى حقيقة قائمة اليوم هي وضع بورتوريكو.

فهل يمكن القول بأن بورتوريكو لم تعد مستعمرة للولايات المتحدة؟ وهل اختفت هناك القواعد العسكرية للولايات المتحدة التي تشغل ما يزيد على ١٥ في المائة من أغنى الأراضي الزراعية في بورتوريكو؟ ألم تعد هناك محكمة فيدرالية للولايات المتحدة في بورتوريكو تفرض قانون الولايات المتحدة على الشعب هناك؟ وهل سُمح لبورتوريكو بأن تمارس تجارتها الخارجية أو أن تقيم نظامها المالي الخاص؟ وهل تقوم بنفسها بتنظيم بيئتها أو اتصالاتها أو الهجرة إليها؟ وهل أصبح مؤيدو الاستقلال من منظمات بورتوريكية وأفراد بورتوريكيين بمنأى عن اضطهاد الشرطة الفيدرالية للولايات المتحدة، أي مكتب التحقيقات الفيدرالي؟ وهل توقفت عمليات التجسس على المطالبين بالاستقلال وزجهم في السجون ومنعهم من تولي الوظائف ومضايقتهم؟ وهل خرج من ناضل من الرجال والنساء في سبيل بورتوريكو حرة ومستقلة من غياهب سجون الولايات المتحدة؟

والجواب على جميع هذه الأسئلة هو بالنفي بالطبع. فبورتوريكو ما زالت تعاني من نير استعمار الولايات المتحدة بكل أشكاله ومظاهره. إن شعب بورتوريكو لم يسمح له بعد بممارسة حقه في تقرير المصير، وعلى هذه اللجنة والأمم المتحدة ككل الوفاء بولاية تلزمها بمواصلة مطالبة الولايات المتحدة بوقف سيطرتها الاستعمارية غير المشروعة على شعب بورتوريكو.

فليس هذا وقت التخلي عن شعب بورتوريكو. وليس هذا الوقت وقت الخضوع للنظام العالمي الجديد الذي حددته الولايات المتحدة، وهو نظام عالمي يبرر القصف الإرهابي وما يصاحبه من "أضرار ملازمة" تقتل المدنيين الأبرياء. إنه نظام يختار على نحو انتقائي ما يصح التصدي له من انتهاكات لحقوق الإنسان وما ينبغي تجاهله من انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. ففي الشهر المنصرم وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ألقى وزير خارجية الولايات المتحدة كريستوفر كلمة حافلة بالتفاهات الرنانة دعما لحقوق الإنسان العالمية، ولكنه لم يعترف أبدا بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة الولايات المتحدة بصورة يومية ضد شعبها نفسه أو ضد القادمين على متن القوارب من هايتي، أو ضد شعب كوبا من خلال حصارها الاقتصادي غير المشروع.

إن على جميع الممثلين الحاضرين هنا والبلدان التي يمثلونها واجبا مقدسا هو مواصلة عملهم الهام جدا في كشف وإدانة السيطرة الاستعمارية للولايات المتحدة على بورتوريكو، وعليهم أن يشجعوا الاستفتاء المزعوم المقرر إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والذي يتولى زمامه حزب مركز الولاية لبورتوريكو، وذلك بوصفه انتهاكا واضحا للقانون الدولي. إنهم يعرفون حق المعرفة أن هذه التمثيلية الكاذبة المفضوحة التي يدعى بها اختيار شعب بورتوريكو لمركزه إنما تنتهك مبادئ محددة بجلاء من مبادئ إنهاء الاستعمار والقانون الدولي. فكيف يمكن لشعب بورتوريكو أن يمارس خيارا حرا وجادا لمركزه في الوقت الذي توجد فيه جميع وسائط الاتصالات والموارد المالية في أيدي حكومة الولايات المتحدة وعملائها في أوساط الأحزاب الاستعمارية، وبينما يستثنى نصف الشعب البورتوريكي، أي أولئك الذين أجبروا على الهجرة إلى الولايات المتحدة، من الإدلاء بأصواتهم؟

وبدلا من هذه المهزلة الاستعمارية ينبغي عليكم مناشدة حكومة الولايات المتحدة اتخاذ خطوات فورية لنقل كامل السلطة إلى شعب بورتوريكو، وذلك كي يتمكن الشعب من اختيار المركز الذي يريده حقا، في شكل جمعية تأسيسية ديمقراطية حقة خالية من جميع أشكال التدخل والإكراه من جانب الولايات المتحدة.

وهناك واجب أخلاقي يقع على عاتق أعضاء اللجنة هو مواصلة أعمالهم ليس فقط إلى أن يتم حسم مركز بورتوريكو بحرية وعلى نحو ديمقراطي، وإنما أيضا إلى أن يتم إطلاق سراح أولئك الوطنيين الشجعان الذين يقدمون التضحيات في عملية النضال من أجل الاستقلال، من هنا، من سجون الولايات المتحدة. فكما أن لدى العديد من الممثلين وطنيين ومناضلين من أجل الحرية في بلادهم هم محط تبجيلهم بوصفهم أول الذين امتلكوا الشجاعة اللازمة لإلقاء الحجر

الأول في وجه طغاتهم أو مستعمريهم، فكذلك أيضا حال شعب بورتوريكو. لقد قامت حكومة الولايات المتحدة بإصدار أحكام بالسجن مدى الحياة على هؤلاء المناضلين من أجل الحرية، وهي أحكام أشد ١٩ مرة من تلك التي صدرت بحق من لا دوافع سياسية وراء أعمالهم. فالعديد من السجناء الوطنيين البورتوريكيين قد حُرموا العناية الطبية، وتعرضوا لإساءات جسدية ونفسية وللاحتجاز والعزل في ظل ظروف قمعية. إن الإدانة العلنية من جانب أعضاء اللجنة لهذه الأحكام ولتلك الظروف واستمرارهم في المناداة بإطلاق سراح هؤلاء السجناء إنما هما واجب أساسي يقع على عاتقهم بوصفهم ممثلين أقسموا على الدفاع عن القانون الدولي الإنساني كما أنهما يشكلان جزءا هاما من الحملة الدولية الشاملة لإطلاق سراحهم.

لقد حان الوقت لأن ينظر جميع الممثلين في أعماق نفوسهم، وأن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت بورتوريكو قد تسنى لها حقا أن تمارس حقها في تقرير المصير. فإن لم تكن بورتوريكو قد تحررت من استعمار الولايات المتحدة، فعليهم آنئذ أن يواصلوا عملهم بالتزام وقوة متجددين لكي يصبح الادعاء بأنه لم تعد ثمة مستعمرات في العالم لا مجرد تبرير كلامي للسياسة العنصرية المنافقة، بل حقيقة واقعة.

بيد أن بوسعنا أن نؤكد لهم، أنه أيا كان ما تفعله هذه اللجنة بل الأمم المتحدة كلها، فإن محبي الحرية في العالم سيواصلون مؤازرة حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال.

ترك السيد ديويتش المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لويس نيفيس فالكون (أوفنسيفا ٩٢) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد نيفيس فالكون.

السيد نيفيس فالكون (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي لويس نيفيس فالكون. وأعمل منسقا لمنظمة أوفنسيفا ٩٢) وهي منظمة لحقوق الإنسان تعمل على إطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين وأسرى الحرب المحتجزين في سجون الولايات المتحدة بصورة غير شرعية.

كما يدرك الممثلون جيدا، فإن الأمم المتحدة في ميثاقها وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، قد أرست مبدأ حق تقرير المصير على أنه ليس فقط حقا من الحقوق الأساسية للإنسان وإنما أيضا باعتباره حقا يعد بلوغه شرطا لا بد منه للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. وهنا يكمن الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النضال ضد الاستعمار. ولهذا أيضا اعتمدت الأمم المتحدة قرارات أعلنت بها أن الاستعمار جريمة ضد الإنسانية ونادت فيها بضرورة زوال الاستعمار بوصفه نظاما للسيطرة العنصرية

والقمعية، من على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الواقع، فإن هذه اللجنة قد أنشئت من أجل رصد تنفيذ القرار الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يرمي إلى تحقيق تنفيذ حق تقرير المصير والاستقلال للأقاليم المستعمرة.

ومنذ ١٩٧٢، وهذه اللجنة تعترف بحق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، ومنذ ١٩٧٣ والأمم المتحدة تطالب باتخاذ الخطوات الضرورية التي تمكن بورتوريكو من ممارسة هذا الحق. وقد تجاهلت الولايات المتحدة هذه المطالبات بشكل مستمر ووقح. والأدهى من ذلك، أن موقف الدولة القائمة بالإدارة هو أن بورتوريكو قد مارست هذا الحق فعلا. إن إجراء أي تحليل سريع للعلاقة بين بورتوريكو والولايات المتحدة الأمريكية يكشف عن حقيقة ظاهرة وهي أن هذا التأكيد باطل، حيث لا يوجد أي جانب من جوانب الحياة البورتوريكية بمنأى عن السيطرة المحكمة التي تمارسها الولايات المتحدة.

وهناك دليل في العصر الحديث على هذه الخدعة السياسية التي تستهدف تغطية النظام الاستعماري لبورتوريكو، يمكن أن نراه في جلسات الاستماع الحالية المعقودة في كونغرس الولايات المتحدة فيما يتعلق بقرار يطلب بالتحديد من الكونغرس أن يخول بورتوريكو ممارسة الحق الأساسي في تقرير المصير.

إن الموقف العنيد الذي تتخذه الولايات المتحدة بحرمانها بورتوريكو من ممارسة هذا الحق الأساسي يشكل انتهاكا للميثاق والقانون الدولي. ونرى من الضروري أن تتخذ اللجنة موقفا أشد صلابة في مطالباتها الموجهة إلى الولايات المتحدة، حتى تتمكن بورتوريكو من ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، حيث أن القوة المعنوية هي وحدها التي يمكنها أن تهزم غرور القوة.

إن الأمم المتحدة، بموقفها المناهض للاستعمار، من خلال الجمعية العامة، قد أعربت على نحو واضح عن قلقها إزاء المعاملة التي يتلقاها المقاتلون المناهضون للاستعمار. وقد أعربت عن هذا القلق في قرارها ٣١٠٣ (د - ٢٨) الصادر في عام ١٩٧٣. ولهذا حظرت بالتحديد على المسؤولين عن الإدارة الاستعمارية اعتبار أعمال المقاتلين المناهضين للاستعمار أعمالا إجرامية تجوز محاكمتهم عليها أمام محاكمهم، وأمرت باعتبار المقاتلين المناهضين للاستعمار أسرى حرب، في حالة القبض عليهم، وفقا لأحكام اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافية، إذ أن المنازعات في المستعمرات تعتبر دولية بطبيعتها وليست من الأمور الداخلية.

فماذا كان موقف الولايات المتحدة في هذا المقام؟ لقد تجاهلت بعناد مرة أخرى مطالبات اللجنة بوضع حد لاضطهاد وسجن أولئك الذين يدافعون عن حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال.

وتنتهك الولايات المتحدة مرة أخرى أحكام القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق المقاتلين البورتوريكيين المناهضين للاستعمار. فهم لا يعتبرون مجرمين فحسب، بل أن هذه الأحكام غير المشروعة المفروضة عليهم انتهاكا للقانون الدولي تشتد وطأتها بما يضاف اليها من النفي والمعاملة القاسية والمهينة انتهاكا لأبسط المعايير المعترف بها دوليا لمعاملة السجناء.

وأخيرا، إن ما نشهده اليوم في هذه العلاقة بين بلد صغير يسيطر عليه بلد كبير هو الانتهاك المستمر للقانون وإننا إذ نواجه عجز بورتوريكو، بلدي، الكامل في مواجهة الإدارة الاستعمارية للولايات المتحدة، نجد من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى ألا نفقد الأمل المعلق بالحكم المعنوي الوحيد الذي يمكنه أن يطالب بالوقف الفوري للاستعمار في بورتوريكو وإطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى

الحرب. وهناك حاجة لتوجيه نداء واضح وقوي من جانب اللجنة لنصرة بورتوريكو ولإطلاق سراح السجناء البورتوريكيين. وإنما هذا نداء من أجل العدالة والحرية.

ترك السيد نيفيس فالكون المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت صاحبة الفضيلة آني غونزاليز (الكنيسة الميثودية المتحدة لنورث ليك) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة الفضيلة آني غونزاليز.

صاحبة الفضيلة غونزاليز: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا آني غونزاليز من الكنيسة الميثودية المتحدة لنورث ليك. إنني قائدة دينية في مجتمعي وشيخة مرسومة للكنيسة الميثودية المتحدة التابعة لمؤتمر إلينوي الشمالية. وأنا أيضا من الناشطين في المجتمع البورتوريكي، وأعتقد أنني أشاطر المجتمع الديني حرصه على أن يتم السماح لشعب بورتوريكو بممارسة حقه في تقرير المصير الذي هو حق لم يتمكن من ممارسته حتى الآن. ومع ذلك، أعتقد أيضا أن هذا لا يمكن تحقيقه دون إطلاق سراح البورتوريكيين المحتجزين حاليا في سجون الولايات المتحدة بسبب أنشطتهم المؤيدة لتقرير المصير والاستقلال لبورتوريكو.

إننا كشعب مسيحي شعب ذو تاريخ. إن كل شعب له تاريخ وكل ثقافة لها تاريخ. وبدون معرفة ذلك التاريخ، لا يمكن أن يشق أي شعب طريقه إلى المستقبل. إن جميع الشعوب بحاجة إلى أن تعرف من أين أتت حتى تتمكن من التخطيط لمستقبلها والتحرك نحوه.

وعندما ننظر في الكتاب المقدس نكتشف قصة ميلاد أمة. لقد قاسى الشعب العبراني من الغزوات، والحروب، والعبودية، والاضطهاد. وقد صاح داعيا ربه من أجل تحريره. ونهض قائد يدعى موسى وذهب إلى الفرعون الذي كان يعتبر اليهود أسرى وعبيدا، وطلب منه تحرير شعبه. لقد تكلم موسى إلى فرعون مرات عديدة، وبعد مرور فترات طويلة وصعبة جدا، ترك فرعون الشعب اليهودي ينطلق حرا. وعندما أطلق سراح هذا الشعب سار وراء موسى في الصحراء حيث عانى في التيه لمدة ٤٠ سنة. ولكن من خلال تلك المعاناة وذلك النضال أصبح أمة، أمة إسرائيل، ووصل إلى أرض الميعاد.

وإن تاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة ١٩٩٣، يوافق ٤٠ سنة منذ اعترفت الأمم المتحدة "بالكومنولث" الهزلي لبورتوريكو باعتباره مركزا مؤديا إلى إنهاء الاستعمار. وفي ٢٥ تموز/يوليه من السنة الحالية، ١٩٩٣، انقضت ٩٥ سنة منذ احتلت الولايات المتحدة بورتوريكو عسكريا. كما أن يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة، ١٩٩٣، سيوافق مرور ٥٠٠ سنة منذ غزا كولمبس بورتوريكو.

إن شعب بورتوريكو شعب له تاريخ. وإن التواريخ التي ذكرتها توا جزء من ذلك التاريخ، الذي كان تاريخا للغزوات والحروب والاضطهاد. ولكن طوال كل هذا التاريخ كان شعب بورتوريكو يناضل من أجل بناء أمة. وقد برز زعماء يعملون ويناضلون وقدموا حياتهم من أجل أن تولد الأمة البورتوريكية. ويستمر النضال اليوم طالما بقي هناك نساء بورتوريكيات ورجال بورتوريكيون في الحجز بسبب إيمانهم بأن بورتوريكو ينبغي أن تكون أمة يحق لها تقرير مصيرها ومستقبلها بنفسها.

وإننا إذ نجلس هنا في هذه الولايات المتحدة. لابد وأن ندرك أن تاريخ بورتوريكو وشعبها لا يختلف عن تاريخ الولايات المتحدة. لقد بدأ هذا البلد كمستعمرة لإنجلترا. وقد شعر المستوطنون بالاضطهاد والعبودية المفروضة من خلال القوانين الاستعمارية التي كانت تحكم حياتهم ووجودهم ذاته. وقد أرادوا تقرير مصير أراضيهم ومستقبلهم. ونهض الزعماء وبدأوا يتحدثون عن الاستقلال والحرية. وفي نهاية المطاف خاضوا الحرب وكسبوا استقلالهم وحريتهم وولدت أمة جديدة هي الولايات المتحدة. إن أولئك الذين ارتكبوا أعمال الإرهاب اعتبروا أبطالا ولا يزالون يعتبرون أبطالا حتى يومنا هذا.

واليوم، فإن البورتوريكيين الذين احتجزوا لم يفعلوا أكثر من المطالبة بأن يمنح بلدهم، بورتوريكو، حق تقرير المصير وأن يكون حرا في إصدار قراراته وتقرير مصيره، تماما مثل ما فعل المستوطنون في نيوانغلاند قبل سنوات وسنوات. إلا أن المستوطنين في نيوانغلاند اعتبروا أبطالا ولكن البورتوريكيين لا يعاملون على أنهم أبطال بل على أنهم مجرمون. وقد ألقي القبض عليهم، وحوكموا، وسجنوا عن غير حق، وحرموا من حقوق الإنسان الأساسية التي يتمتع بها السجناء العاديون.

إننا في الوسط الديني نعتقد أن هذا ظلم وخطيئة. ونحن نعتقد أن بورتوريكو ينبغي أن يكون لها تقرير مصيرها ومستقبلها، ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ خطوات فورية في اتجاه عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو. كذلك ندرك أنه من أجل تحقيق هذا الأمر ينبغي إطلاق سراح جميع البورتوريكيين القابعين في السجن بسبب معتقداتهم حيال بورتوريكو وتقريرها لمصيرها، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لمثل هذه العملية.

وإننا نرى بوضوح أن كفاح الشعب البورتوريكي من أجل تقرير المصير يشبه كفاح الشعب العبراني. إن الشعب البورتوريكي ظل هائما في صحراء الاستعمار فترة تزيد كثيرا عن ٤٠ سنة. ولقد آن الأوان الآن لتحرير شعب بورتوريكو كي يتسنى له الانطلاق نحو المستقبل ونحو أرض الميعاد، أرض تقرير المصير والحرية لأسرى الحرب والسجناء السياسيين.

واليوم نناشد هذه اللجنة، تماما كما ناشد موسى فرعون اتخاذ قرار من أجل تقرير مصير بورتوريكو وإطلاق سراح السجناء البورتوريكيين. ومن صلاحية اللجنة أن تذكر الولايات المتحدة ببداياتها الأولى وكيف أنها أطاحت بمستعمريها بغية الحصول على تقرير مصيرها وحريتها. دعونا لا ننسى تاريخ الولايات المتحدة حتى يتسنى لنا أن نضع خططا للمستقبل، لمستقبل بلا مستعمرات، ومن أجل إطلاق سراح أسرى الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين.

تركت صاحبة الفضيلة غونزاليز المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة إيفلين رودريغيز (لجنة أسر المسجونين السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة رودريغيز.

السيدة رودريغيز (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمي إيفلين رودريغيز وأنا موجودة هنا بوصفي ممثلة للجنة أسر السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين التي تتخذ من شيكاغو، إيلينوي مقرا لها. أنا أخت أسيرتي الحرب أليسيا وإيدا لوث رودريغيز وأخت زوجة أسير الحرب أوسكار لوبيز ريفيرا. إنني أطالب بأن تؤيد هذه اللجنة وتكفل حقنا كشعب: حق تقرير المصير والاستقلال. كذلك نطالب بما هو شرط مسبق لأي عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار تفي بمعايير المجتمع الدولي: العفو غير المشروط والفوري عن جميع السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين.

إن ما من أمة يمكن أن يعد الاستعمار مرفوعا عن كاهلها ما لم يتحقق الوفاء بمتطلبات يقتضيها القانون الدولي. فاسم الولاية المنتسبة الحرة - الكومنولث - هو اسم مغلوط بالنسبة إلى بلد ليس دولة وليس

حرا وليس منتسبا إلى بلد آخر على أساس المساواة. كذلك لا يمكن وصف كفاح شعب من أجل الحرية بالإجرام، ولا يمكن سجن المقاومين ومن ثم نعتهم بالمجرمين.

لكن هذه هي الحال في بورتوريكو، أمة تشهد هذا العام مرور ٩٥ عاما على مركز المستعمرة التابعة للولايات المتحدة. أما السجناء السياسيون وأسرى الحرب البورتوريكيون فسيشهدون مرور ١٣ عاما من المعاناة والعذاب والعزلة والحرمان والفصل عن أحبائهم وعن مجتمعاتهم. والأدهى من ذلك كله هو أن جلادهم، الولايات المتحدة، ينكر وجود سجناء سياسيين في الولايات المتحدة بينما هو يطالب الحكومات الأخرى بإطلاق سراح سجنائها السياسيين.

إن هؤلاء الأشخاص الـ ١٨ - الذين هم رجال ونساء بورتوريكيون أسروا وحكم عليهم وعذبوا على يد البلد الذي يحتل أرضنا - لم يحاكموا في محكمة دولية وأمام هيئة محايدة. كلا، بل قام العدو بمحاكمتهم وهو البلد الذي ينكر اليوم على شعب بورتوريكو وسجنائه الوطنيين أبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية. لهذا السبب نحن موجودون هنا للتكلم عن الحالة التي نحن فيها.

إن انتهاكات الولايات المتحدة لحقوق الإنسان لمواطنينا كثيرة جدا، بحيث يتطلب تعدادها منا أكثر من مجرد يوم واحد. لذلك سأقتصر على أمثلة قليلة مستخلصة من التجارب التي مرت بها أختاى وزوج أختي.

إن إيدا لوث رودريغيز موجودة في السجن في بليزانتون بكاليفورنيا على بُعد آلاف الأميال من مجتمعهـا وإبنهـا وأسرتها. أما الزيارات فقليلة بسبب ارتفاع كلفة السفر جوا والإقامة ثم الانتقال برا، وما إلى ذلك. وأفراد الأسرة يقومون بالزيارة حوالي مرتين في السنة. وأنا لم أرها منذ ثلاث سنوات وإني أفتقدها افتقادا شديدا.

وتقتصر المكالمات الهاتفية على ١٥ دقيقة وتقتطع الكلفة من رواتبها الضئيلة في السجن. والمكالمات تخضع للتنصت، وباستطاعة السجن أن يقطعها في أي وقت. والهاتف موجود في مكان غير مناسب يفتقر إلى الخصوصية. وأختي تخضع للمراقبة الدائمة من جانب إدارة السجن. أما مراسلاتها فخاضعة للرقابة وهي ترفض أحيانا أو تصادر.

ذات يوم، عندما وصلنا إلى السجن بعد رحلة في السيارة دامت ١٢ ساعة، تركنا الحراس ننتظر بلا داع قبل السماح لنا بالدخول، وأخذوا وقتهم في إنهاء معاملاتنا فكان ذلك محبطا جدا نظرا لضيق وقت الزيارات.

وقد كان على دميان ابن إيدا لوث أن يزورها في ظل ظروف تقييدية تنعدم فيها الخصوصية. ولم يكن باستطاعته أن يتكلم مع والدته بحرية وعلى انفراد.

إن صحتها تتعرض للخطر بسبب وجود الزئبق على مقربة من السجن.

أما أليسيا رودريغيز فهي موجودة في السجن في دوايت بإيلينوي، وجميع تحركاتها تخضع للمراقبة، وهي لا تستطيع أن تذهب من طرف من أطراف السجن إلى الطرف الآخر دون مرافقة الشرطة لها. وأليسيا تعتبر من السجناء الذين يتعين إحاطتهم بأشد الإجراءات الأمنية على الرغم من كونها لم تخالف قوانين السجن وأنظمته على الإطلاق. فسلوكها سلوك مثالي.

لقد سجنتها سلطات الولايات المتحدة عندما كانت على وشك إجراء عملية جراحية خطيرة جدا، وبقينا لعدة أيام لا نعرف شيئا عن مكان وجود رفيقتنا أو عن حالتها. وكانت الشرطة تحرس المستشفى التي أجرت فيها العملية الجراحية كما لو كانت جناحا في سجن.

كان ممنوعا عليها أن تختفظ في زنزانتها بعلم بورتوريكي صغير بحجة أنه مهرب. ومراسلاتها أيضا تحجب عنها، لأسابيع أحيانا، وقد صودرت ورفضت. إنها لا تتمتع بالمزايا التي يتمتع بها السجناء الآخرون في الأعياد، مثلا الإذن السنوي بمناسبة عيد الأم.

وفي كل مرة نقوم بزيارتها، تتعرض إبنتي ذات الأعوام الثلاثة إلى تفتيش جسدي مهين. وعندما توفي جدنا في بورتوريكو، لم يسمح لها حتى بالاتصال هاتفيا بالأسرة الموجودة في الجزيرة لتقديم تعازيها. كذلك منعت من الاتصال هاتفيا بوالدنا عندما أجريت له جراحة خطيرة في القلب.

أما أوسكار لوبيز ريفيرا فمسجون في ماريون، بإلينوي، والزيارات تخضع لمراقبة مشددة وهي تجري عبر الهاتف ومن خلال نافذة وبحضور حارس. وهو لم يستطع على الإطلاق أن يحضن حفيدته كارينا، أو إبنته أو أفراد الأسرة الآخرين. ليس هناك أي احتكاك جسدي أو تلامس في هذه العملية.

وهو يترك في زنزانته المغلقة البالغ قياسها ستة أقدام عرضا وتسعة أقدام طولا لمدة ٢٢ ساعة ونصف الساعة يوميا، ولا يسمح له إلا بمكالمتين هاتفيتين في الشهر مدة المكالمة الواحدة منهما ١٠ دقائق ويحرم من حقه في حيازة أشياء ضرورية للنظافة الأساسية. كذلك تمنع عنه الرعاية الطبية الكافية على الرغم من حالة جلده الخطيرة، ومياه الشرب التي يتناولها ملوثة عادة بالرصاص. وقد شجبت هيئة العفو الدولية، وهيئة رصد حقوق الإنسان، ورابطة جون هوارد، وغيرها من المنظمات الأوضاع السيئة لسجنه في هذا "السجن المتطور تكنولوجيا".

إن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان هي محاولة لتحطيم الروح الثورية لدى هؤلاء الرفاق، ولكن مهما حاولت الولايات المتحدة أن تفعل ضد هؤلاء الوطنيين فإنهم يظلون قدوة لشعبنا.

وكما ترى اللجنة، فإن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة لا تقوم بسجن سجنائنا السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين فحسب، بل وأسرهم أيضا. إنها تحاول تهديد أحبائهم وإخافتهم.

على ضوء ذلك، يمكن للجنة أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تكون جزءا من المشكلة أو جزءا من الحل. فبإمكانها أن تتغاضى عن هذه الأعمال وبإمكانها أن تساعد على التحرير. هذا هو التحدي الذي نعلنه. والقرار متروك للجنة. إننا نطالب بالاستقلال لبورتوريكو وبالحرية غير المشروطة لمواطنينا المسجونين. فلتعش بورتوريكو حرة واشتراكية!

تركت السيدة رودريغيز المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة إلسي فالديس (ممثلة المنظمات المؤيدة لمركز الولاية وللمطالبين بمركز الولاية أمام الأمم المتحدة) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة فالديس.

السيدة فالديس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني، بوصفي عضوا في المنظمات المؤيدة لمركز الولاية، أن أعلِم اللجنة بموقفنا إزاء البحث عن حل للمشكلة الاستعمارية وإزاء الاستفتاء المقبل حول المركز السياسي لبورتوريكو، المزمع إجراؤه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

إن اسمي إلسي فالديس. وأقيم في بلدة فيغا باخا وأمثل أمام اللجنة كملتمسة للمرة العاشرة. وقد قدمت بالأمس معلومات أساسية عن موقف أبناء بورتوريكو المؤيدين لمركز الولاية لتسجيلها في المحاضر. واليوم، أنقل إليكم موقف منظماتنا المؤيدة لمركز الولاية، والتي مثلت أمام اللجنة على مر هذه السنوات.

لقد بدأ عملنا كمنظمة مؤيدة لمركز الولاية بمجموعة من البورتوريكيين الذين شعروا بأنهم يتحملون واجب ومسؤولية تشجيع إعطاء مركز الولاية لبورتوريكو والدعوة إليه والدفاع عنه. ولهذا الغرض، شاركنا في محافل لا تحصى، حتى عندما كنا نضطر في بعض المناسبات إلى الاختلاف مع القادة السياسيين الآخرين أو مع العملية التي كان يدعو إليها أحيانا الحزب البورتوريكي المؤيد لمركز الولاية نفسه.

إنني أتكلم في هذه المناسبة بمزيج من المشاعر ولكن بهدف ومقصد واحد. إنني أشعر كمواطنة من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أن بلادي تمتلك الوسائل الديمقراطية والقانونية لمعالجة المشكلة الاستعمارية لبورتوريكو وحسمها دون مساعدة أو ضغط دوليين. كما أشعر كبورتوريكية بأن شعبي يحتاج بالفعل إلى تشجيع المجتمع الدولي من أجل أن يدرك ويقبل بأن مركزه الحالي يتنافى مع عصرنا وأنه من غير المقبول لنا أن نبقى كما نحن نعيش موصومين بأننا آخر إقليم استعماري في القارة الأمريكية. وبوصفي مواطنة أمريكية من أصل بورتوريكي، أود أن أسهم في عملية تصفية الاستعمار التي بدأتها حكومة بلادي في بورتوريكو.

لقد رأيت في السنوات الماضية كيف أرادت بعض الوفود في اللجنة لوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها على الوضع الاستعماري المستمر في بورتوريكو. وإنني أعتقد أن بعض هذه الاتهامات تنبع من الشعور المعادي لأمريكا ومن المصلحة الذاتية لتلك الوفود أكثر مما تنبع عن اهتمام حقيقي ببورتوريكو أو رغبة في مساعدتها.

لقد بدأت العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو بإجراء عسكري، وترتيب جغرافي - سياسي في أعقاب الحرب الاسبانية الأمريكية. وينطبق هذا أيضا على العلاقة التي كانت قائمة حينئذ بين

الولايات المتحدة وكوبا أو بين الولايات المتحدة والفلبين. وفي حالة كوبا والفلبين، اعترفت الولايات المتحدة باستقلالهما عقب ذلك الصراع. أما في حالة بورتوريكو، فبعد ١٩ سنة من نهاية ذلك الصراع العسكري، منحت الولايات المتحدة الجنسية الأمريكية لأبنائها. وقد اتضح بجلاء تام من هذه الإجراءات في مطلع القرن أنه ليس لدى الولايات المتحدة مطامح استعمارية في كوبا أو الفلبين. أما في بورتوريكو فقد منحت الجنسية لسكان الجزيرة البالغ عددهم في ذلك الحين ١,٥ مليون نسمة.

لقد كان الاستعمار في ذلك الحين مقبولا بل كان يبدو متمشيا مع العصر. ولكن الأمور تغيرت اليوم. لقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها، بمنحنا الجنسية، التزاما تجاه المستقبل. فقد جعلتنا على قدم المساواة أمام دستورها وقوانينها ومؤسساتها الديمقراطية. وبمقتضى الحماية التي يمنحها هذا الدستور وهذه القوانين والمؤسسات الديمقراطية فإننا، أبناء بورتوريكو، نطالب اليوم، حيث لم يعد الاستعمار جائزا أو مقبولا أو متمشيا مع العصر، بحقنا في الانضمام إلى الاتحاد كولاية.

ومنذ أصبحنا مواطنين أمريكيين، لم تتمكن بورتوريكو من حسم مشكلة مركزها السياسي، وذلك بسبب تلكؤها هي أكثر من تلكؤ واشنطن العاصمة. ولو أننا وصلنا في وقت سابق إلى اتفاق في بورتوريكو حول تقرير مستقبلنا، لكانت واشنطن مضطرة إلى الوفاء بالتزامها باحترام حقنا في تقرير المصير. ويمكن في حالة بورتوريكو اتهام واشنطن بأنها تركت الوقت يمر، ولكن ينبغي الإشارة إلى أننا في بورتوريكو لم نستخدم ذلك الوقت لنوحد صفوفنا ونحدد معالم مركزنا. وليست هناك من دعوة يوجهها شعب إلى شعب آخر وتنطق بالمودة بأكثر مما ينطق بها الإجراء الأخوي الذي اتخذته الولايات المتحدة تجاهنا في عام ١٩١٧ بمنحنا الجنسية. ومنذ ذلك الحين شهدنا بعض الرؤساء والزعماء الوطنيين والأحزاب السياسية الوطنية يعربون عن آرائهم بصورة جلية بشأن حقنا في تقرير المصير. ومن ثم، إذا طلبت بورتوريكو الاستقلال فإنها ستناله. وإذا طلبت بورتوريكو مركز الولاية فإنها ستحصل عليه.

إن المجال الوحيد الذي رأينا واشنطن تتردد وتتشكك في شأنه هو تشريع الإصلاح للمركز الحالي للحكم الذاتي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحفاظ على المستعمرة أو إدامتها. وهذا الموقف يؤكد بوضوح حقيقة أن واشنطن على استعداد للتحرك في اتجاه أو آخر لتصفية الاستعمار: الانفصال أو الضم. والأمر الذي هي ليست على استعداد أن تفعله هو إعطاء روح جديدة لمركز لا يقبله التقليد الديمقراطي لهذا البلد، كما لا يقبله المجتمع الدولي الممثل هنا.

ولهذا فإنني لا أرى اختلافا كبيرا بين ما تقول اللجنة إنها تريده لبورتوريكو، وما تريده واشنطن لبورتوريكو، وما تريده حكومتنا من وراء إجراء استفتاء هذا العام حول المركز السياسي. إن

الاستفتاء سيتيح لنا الفرصة لنعبر عن آرائنا كيما تعرف واشنطن والعالم بأسره ما هي إرادة غالبية شعبنا.

إن هذا الاستفتاء هو الوسيلة الديمقراطية التي يملكها شعبنا في هذا الوقت ليعبر عن رأيه، ويقرر مستقبله، ويطالب بموقعه ومكانه كولاية من الولايات المتحدة أو كجمهورية مستقلة. وإذا كانت اللجنة ترغب في أن تكون شاهدة على العملية الديمقراطية التي سنجريها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تفعل ذلك بحجة أن وجودها ضروري لكفالة حقنا في التعبير عن رأينا، فيمكنني كمواطنة أن أقول للجنة إن وجودها ليس ضروريا ولكن مرحبا بها كمراقبة لتلك العملية.

وإذا أرادت اللجنة مساعدتنا بطريقة ما في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو التي بدأناها بالفعل، فيجدر بها ألا توجه عباراتها الى واشنطن فحسب، بل أن توجهها صوب إرشاد البورتوريكيين أنفسهم. فلا يزال لدينا في الجزيرة قادة يؤيدون الحالة الراهنة. وهم على استعداد للتضحية بكرامتهم وعزتهم وكرامة الشعب وعزته. وهذه العناصر من التدهور الأخلاقي والسياسي هي التي تحتاج الى مساعدة اللجنة وتوجيهها وإلهامها إذا ما أردنا الدخول في القرن الجديد دون أن تكون بورتوريكو آفة في تاريخ الحضارة العصرية. ولهذا، فإننا بالفعل ندعو الأعضاء الى بورتوريكو، ولهذا سنستقبلهم بكل ترحاب، وسنرحب بتوجيههم. ونأمل أن يساعدنا المهندس الأعظم لهذا العالم على تحقيق ذلك.

وأود كذلك أن أذكر بأن ما حدث بالأمس مؤسف لأنه أدى الى الحد من إمكانية وصول الذين أتوا من الجزيرة الى الوفود الموجودة هنا. ومع ذلك فإننا نتفهم الحالة.

تركت السيدة فالديس المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس شغلت السيدة ليونيلدا كالديرون (اتحاد الطلاب البورتوريكيين) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كالديرون.

السيدة كالديرون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي ليونيلدا كالديرون. وأبلغ من العمر ٢٠ عاما. إنني زعيمة طلابية وممثلة لاتحاد الطلاب البورتوريكيين من جامعة "نورث إيسترن إلينوي" في شيكاغو. لقد وُلدت في ريو بيدراس ببورتوريكو. وأتيت الى هذا البلد وعمري ٩ سنوات. وكشابة نشأت في قلب المدينة القديم والمكتظ بالسكان تعلمت فن البقاء. وإذ تعلمت من جذوري وثقافتي، وجدت نفسي في كفاح المقاومة الذي ما برح دائرا منذ أكثر من ٥٠٠ عام. وكامرأة بورتوريكية أشعر بافتقار الى الاحترام عندما يُصر هذا المحفل على الدوران حول مشكلة بورتوريكو، ولا يقدم حلا حقيقيا للحالة الاستعمارية في بورتوريكو. منذ قيام ما يسمى بكمنولث بورتوريكو حُملت الأمم على الاعتقاد بأن العلاقات السياسية والاجتماعية والعسكرية بين الولايات المتحدة والجزيرة قد أنشئت باختيار حُر وليس بتحريف هذه العلاقة. ومن الواضح لي أن تقاعس هذا المحفل عن البت في مسألة بورتوريكو يثبت أن الولايات المتحدة تسيطر سيطرة اقتصادية تامة على الدول الأعضاء، ومن ثم تمنعها من الوفاء بمسؤولياتها إزاء حقوق الإنسان في منح الحرية للأمة. وقد لا يبدو أن أعوامي الـ ٢٠ تعطيني الكثير من الخبرة في الحياة، ولكنني لا أحتاج الى أن أكون أكبر سنا لأرى الواقع الذي يواجهه شعبي.

لماذا يتعين على أخي أن يتسجل للخدمة العسكرية الإلزامية، ولربما يسحب يوما ما إلى الخدمة ويتعلم كيف يقتل أبناء الأمم الأخرى لمصلحة الولايات المتحدة، ولكنه يُمنع في الوقت ذاته من أن يرفع حجرا للدفاع عن أمته؟ وفي هذا السياق بالذات حُكم على لويز روسا وريكاردو خيمينيز، اللذين اعتقلا في عام ١٩٨٠ عندما كانا في عمر يقارب عمري الآن، بما يزيد عن ٨٠ عاما في السجن بدون أي احتمال لإطلاق سراحهما. هؤلاء الناس ليسوا مجرمين. إنني شخصيا اعتبر جميع سجناء الحرب والسجناء السياسيين البورتوريكيين مصدر إلهام لكفاحي. إنهم أبطالي وبطلاتي. ولا يجوز أن تعتبر جريمة أن يقاتل المرء من أجل عدالته واستقلاله. فمن الإنساني أن يرغب المرء في أن يكون حرا وأن تكون له ثقافته ولغته، تلك اللغة التي لا يمكنني حتى أن أتكلمها أمام هذه اللجنة لأنها سُلبت مني.

إن خمسمائة عام وقت طويل بالنسبة لشعبنا ليقاوم ويبقى. ولذا يبدو بديهيا لي أن البورتوريكيين شعب فريد له ثقافته الخاصة به، وأننا شأننا في ذلك شأن الشعوب الأخرى، لنا الحق في تقرير المصير. وأقف فخورة لأقول إنه حتى الظالم لا يمكنه أن يوقف مقاومتنا، وإننا سنواصل كفاحنا من أجل ما هو لنا عن وجه حق.

ولهذا فإننا نطالب اليوم بالإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الحرب البورتوريكيين وحلفائهم؛ وبفك وسحب جميع القواعد العسكرية الأمريكية والمنشآت والموظفين التابعين للولايات المتحدة من الأراضي الوطنية البورتوريكية، وبالإزالة الفورية لجميع الشركات المتعددة الجنسيات البالغ عددها ٩٣٦ شركة بفوائد تعويضية، من جزيرة بورتوريكو؛ والنقل الكامل للسلطة من كونغرس الولايات المتحدة الى شعب بورتوريكو.

فلتحي بورتوريكو حرة

تركت السيدة كالديرون المقعد المخصص.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد روجر س. ويرهام (حركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ويرهام.

السيد ويرهام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي روجر ويرهام، وأخاطب هذه اللجنة باسم الأمانة الدولية لحركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر. لقد استمعت اللجنة إلى قدر كبير من الشهادات اليوم وبالأمس. ولهذا فإننا لا نريد أن نهدر وقتها الثمين في تكرار الحقائق التاريخية الثابتة والدامغة بشأن موضوع المركز الاستعماري لبورتوريكو. في بياننا الموجز، نود أن نركز على النقاط التالية:

أولا، التمسك بحق أمة بورتوريكو في تقرير المصير وثانيا، التسليم بإطلاق السراح غير المشروط لجميع السجناء السياسيين وسجناء الحرب البورتوريكيين المعتقلين حاليا في سجون الولايات المتحدة الأمريكية ودعمه.

في القرار الذي اتخذته اللجنة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، أعلنت أنها:

"تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، وانطباق المبادئ الأساسية لذلك القرار على بورتوريكو". (A/AC.109/1088، الفقرة ١)

ما برح الحق الإنساني لشعب بورتوريكو في تقرير المصير يعرقل بالمكائد التي يدبرها القائم باستعماره، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت المناورات أشكالا مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان مركز الكمنولث هو الرشوة التي استخدمت في وقت ما. والاستفتاءات الدورية التي كانت تجري كانت تنظم ويشرف عليها وتدار بأسلوب كان من المستحيل معه أن يعبر التصويت عن التطلعات الحقيقية للشعب. فهي تعبير آخر عن تلك الاستراتيجية.

وفي جلسات استماع هذه اللجنة فيما يتصل بتيمور الشرقية يوم الثلاثاء، ١٣ تموز/يوليه، علق ممثل تونس في مرحلة ما أنه بعد كل البيانات السابقة كان سعيدا في نهاية الأمر أن يستمع الى عرض من شخص قادم فعلا من تيمور الشرقية. ومع أن ندرة العروض من المجتمع المتضرر ليست هي الحاصل اليوم، قد يتساءل البعض لماذا يهتم مجتمع السود في الولايات المتحدة بالحالة الاستعمارية لبورتوريكو. إن حركة ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ليست منظمة بورتوريكية، بالرغم من أن لدينا أعضاء من ذلك المجتمع.

إننا منظمة تناصر حقوق الإنسان وتدافع أولا وليس قصرا عن مصالح حوالي ٤٠ مليون نسمة من أصل أفريقي يقيمون في الولايات المتحدة. وتاريخ شعبنا في هذا البلد يدلل على الإنكار التاريخي واليومي لحق تقرير المصير. ومنذ وصولنا الى هنا كعبيد مملوكين، يقيم الواحد منا بثلاثة أخماس المخلوق البشري في دستور الولايات المتحدة، وحتى منحنا المستنير للمواطنة بعد الحرب الأهلية. والى الوقت الحاضر حيث يجب إصدار قوانين الحقوق المدنية كل عام لكفالة حقوق المواطنة المفترضة الخاصة بنا، لم نحظ إطلاقا بفرصة ممارسة حقنا في تقرير المصير كشعب.

ولذا فإننا نعرف تماما تكتيكات الولايات المتحدة المغلفة بطريقة تعطي انطباع الديمقراطية والتغيير والتي في الواقع ترمي الى الإبقاء على الوضع الاستعماري الراهن. إن كفاح شعب بورتوريكو من أجل تقرير المصير والاستقلال هو كفاحنا، وكفاحنا من أجل تقرير المصير والاستقلال هو كفاحه. والتقدم على جبهة واحدة من هذا الكفاح يدفع الجبهة الأخرى الى الأمام.

وبصدد السجناء السياسيين وسجناء الحرب، تتبع الولايات المتحدة مرة أخرى أسلوب "الكذبة الكبيرة". يرزح ١٩ رجلا وامرأة في سجون الولايات المتحدة بسبب أنشطتهم في النضال من أجل تقرير مصير شعب بورتوريكو واستقلاله. ولو وجدوا في أي مكان آخر في العالم لاعترف بأنهم سجناء سياسيون وسجناء حرب؛ ويوصفون في الولايات المتحدة بأنهم مجرمون، على الرغم من أن الترصد الذي أدى الى اعتقالهم، والاعتقالات نفسها، ونوع المحاكمة، والأحكام الصادرة وظروف السجن والأمن التي يخضعون لها تختلف اختلافا تاما عن حالة المجرمين المزعومين غير السياسيين.

إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقر بأنها تحتجز الناس بسبب أعمال سياسية، لأن قيامها بذلك من شأنه أن يقوض مرة أخرى خرافة الديمقراطية التي تستلّها كلما جرى الاعتراض على حقها في الحكم. ولا بد أن تفعل كل ما في وسعها لإنكار المركز الاستعماري لبورتوريكو، لأن المستعمرة من حقها أن تكافح من أجل استقلالها، والمقاتلون الذين يقبض عليهم المستعمر هم سجناء حرب ويجب أن تطبق عليهم اتفاقيات جنيف.

مرة أخرى، إن معرفتنا في هذا المجال ليست أكاديمية ولا عرضية؛ إن العديد من رفاقنا البورتوريكيين موجودون في السجون ذاتها التي يقبع فيها زهاء ٢٠٠ من السجناء السياسيين وسجناء الحرب السود والأمريكيين الأصليين والهاوايين والآسيويين والبيض الذين ترفض الولايات المتحدة أيضا أن تعترف بهم رسميا بوصفها إياهم بأنهم "مجرمون".

وختاما إذ نؤكد من جديد دعمنا لحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء محاولات الولايات المتحدة الرامية الى إزالة بورتوريكو من فئتها الحالية. إن وصف بورتوريكو بأنها مستعمرة إحراج مستمر للولايات المتحدة، التي تبرر حكمها الامبريالي للعالم على أساس تفوقها الأخلاقي وسجلها البارز في مجال حقوق الإنسان. ولذا فإنها لن تدخر وسعا من أجل إخفاء الحقيقة. ومرة أخرى إن تجربة شعبنا في الولايات المتحدة وكذلك اشتراكنا بوصفنا منظمة غير حكومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوفران لنا أمثلة عديدة على كيفية استخدام الولايات المتحدة للقسر السياسي والاقتصادي والعسكري لتحقيق أهدافها.

ونحن نثق بأن أعضاء اللجنة وأعضاء الجمعية العامة لن يرضخوا لهذا القسر، الذي يقوض الأسس التي تقوم عليها المصداقية الأخلاقية للأمم المتحدة.

لتحي بورتوريكو حرة.

ترك السيد ويرهام المقعد.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل صاحب الفضيلة لويس باريوس (كنيسة سانت آن في موريسانيا) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب الفضيلة باريوس.

صاحب الفضيلة باريوس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أحيي الأعضاء نيابة عن وطني، بورتوريكو، وأثني عليهم لاهتمامهم بالاستماع الى واقعنا الاستعماري.

اسمي لويس باريوس: وأنا قس أسقفي في نيويورك وأمثل كنيسة سانت آن في ساوث برونكس. وأمثل هنا مرة أخرى لكي أقول إن شعب بورتوريكو ما يزال يعاني من أحد أشد الانتهاكات إذلالا ضد كرامته الوطنية: وهو كونه مستعمرا من قبل أقوى امبراطورية على الأرض، الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه عملية مهينة بدأت في عام ١٨٩٨ وعلى مدى تاريخها الفاسد شهدت تغييرات سطحية ترمي الى حماية صورة المستعمر في مواجهة الرأي العام الدولي.

ولا يخالجني أدنى شك في أن هدف الولايات المتحدة، بتحريضها على الحرب الاسبانية الأمريكية، كان تعزيز عملية التوسع والضم التي كانت ولا تزال تتمشى مع سياستها الامبريالية: وغني عن القول إنها سياسة لا تتمشى مع مصالح شعب بورتوريكو.

على مدى التاريخ ما فتئت الولايات المتحدة تبدي وجلا واهتماما إزاء الرأي العام الدولي؛ ومن هنا تمثل دائما اهتمامها فيما يتصل بحالة بورتوريكو بألا يشار إليها بأنها مستعمر يقوم بقمع مستعمرة تسمى بورتوريكو. وكل مناوراتها السياسية، التي ليست سوى زخرفات سطحية، دلالة على استيائها. وعلى سبيل المثال، فإنهم بعد غزوهم لوطننا أدخلوا قانون جونز وقانون فوراكار والقانون ٦٠٠.

واسمحوا لي أن أؤكد على أن خطة الكومنولث المزعوم هي قمة الاستعمار؛ فمن أجل الإبقاء على الاستعمار اخترعوا عبادة الاستفتاء التي ما هي إلا تعويذة لإقناع الرأي العالمي بأن بورتوريكو ليست مستعمرة. ومن هنا جاء استفتاء عام ١٩٦٧ والاستفتاء الذي يعد لإجرائه في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام تحت قيادة قادة الحزب التقدمي الجديد، العملاء أنصار الاندماج. وهؤلاء القادة لا تعوزهم أبدا صلات المستعمِر - المستعمَر التي يطلق عليها علماء النفس اسم استمداد اللذة من إيلام الغير. وفي اللغة السياسية يُعرَفون بأنهم "هؤلاء الذين على استعداد لبيع بلدهم".

أضف الى ذلك المراوضة السياسية السنوية الرامية الى محاولة إزالة مناقشة المركز الاستعماري لبورتوريكو من على جدول أعمال اللجنة. وأعتقد أن جميع الأعضاء قد خبروا بأنفسهم التهديدات

والضغوط السياسية والاقتصادية التي يمارسها هذا المراوض الذي يحاول إخفاء ما لا يمكن إخفاؤه وهو أن بورتوريكو إقليم يخضع لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية الاستعماري. وهم يقولون إن حالة بورتوريكو مسألة داخلية، لكن ذلك ليس سوى كذبة. إن تلك الحالة تهم هذه اللجنة واللجنة ينبغي أن تسهل عملية إنهاء الاستعمار.

وينبغي لجميع الأعضاء أن يفهموا أن عملية الاستعمار التي قمعت واستغلت شعبنا دائما - سياسيا واقتصاديا وعسكريا وفوق كل شيء ثقافيا - تمر حاليا بتغييرات دقيقة حتى أنه يبدو أحيانا ظاهريا أن شيئا لا يحدث. ولكن الفكرة هي ما يحدث تحت السطح على وجه التحديد. ذلك هو قدر شعب بورتوريكو الحزين. وبالطبع، إذا قمتم بزيارة وطننا فإنكم لن تشاهدوا الجنود الأمريكيين الحاملين للبنادق يطوفون ويتفقدون شوارعنا لفرض المركز الاستعماري علينا. هنا يرتكب الزوار الخطأ، عائدين بانطباع خاطئ بأننا نحو البورتوريكيين نسيطر على وطننا. وهذه كذبة شيطانية.

إن تلك الأشكال الاستعمارية المتقدمة توجد في العملية التعليمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، التي تعلم شعبنا منذ الطفولة بأنه إذا تركت الولايات المتحدة بورتوريكو وشأنها فإننا سنموت جوعا، وبأن بلدانا أخرى ستغزونا وتستغلنا. ولدعم هذه الأكاذيب السخيفة، يربطون جميع التجارب السلبية لأي بلد من البلدان بالأنظمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تخلق الفقر المدقع. وهم يستخدمون هذه الدعاية لغسل أدمغتنا. إن هذه الدعاية فعالة في بث الخوف وأداة نفسية يمكن أن تغير السلوك.

وعلاوة على ذلك تقوم وكالة الاستخبارات المركزية ببرامج لبث التبعية على جميع المستويات؛ ويمكن النظر الى هذه البرامج من منظور تعديل السلوك والسيطرة عليه. ومن بين الأساليب القمعية المجموعات شبه العسكرية الموجودة في وطننا ابتداء من فتيان وفتيات الكشافة الى شرطة بورتوريكو؛ إن هذه الفرق تستخدم لحماية النظام الاستعماري الذي أقاموه.

ومن خطيئة الجهل أن نحذف إحدى أشد المجموعات فعالية التي يستعملها مستعمرونا الأمريكيون للإبقاء على بلدنا مستعمرة. وأشير، وأسفاه، الى الكنيسة أو ما يطلق عليه البعض الدين. منذ الأيام الأولى لغزو وطننا، أختيرت بعناية كبيرة جدا المجموعات الدينية من الولايات المتحدة لكي تكون أداة للحفاظ على القمع الاستعماري، وفوق كل شيء لمباركة هذا القمع الاستعماري. وذلك ينبغي ألا يدهشنا؛ إن الدولة الأمريكية الشمالية أسستها مجموعات دينية أبادت السكان الأصليين الحقيقيين للبلد من أجل بناء دولة تقوم على العبارة المشهورة "نؤمن بالله". وبالتأكيد توجد دائما استثناءات ولكن إجمالا كان هذا ولا يزال جزءا

من برنامج تحويلنا عن عقيدتنا. ولتذكروا أنه في حالتنا الاستعمارية تقرر آلية امبراطورية الولايات الأمريكية من يمكنه دخول ومغادرة وطننا.

والخدعة الأخرى التي ينبغي أن نحذر منها، لأنها تلعب دورا هاما جدا في تصويرنا نحن البورتوريكيين على أننا نقرر بأنفسنا ما يحدث في الجزيرة، تتمثل بنتائج الانتخابات الاستعمارية التي تجرى كل ٤ سنوات. وتلك الانتخابات ما هي إلا سيرك سياسي لإخفاء الصلة الاستعمارية بالولايات المتحدة الأمريكية. يبين الحس السليم أن الانتخابات باطلة ما دامت الامبراطورية التي تستعمرنا تسيطر على وسائط الاتصال التابعة لنا، والأسوأ من ذلك تسيطر على البلد. ولهذا السبب ان أكذوبة الاستفتاء في بورتوريكو ينبغي ألا تخدع أحدا. إن تلك الأصوات لا تفي بالمتطلب الأساسي ألا وهو أن البلد المستعمِر، الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن ينقل السلطة الى الشعب المستعمَر، شعب بورتوريكو، قبل إجراء الانتخاب. وإلا، فإن الأعضاء يدركون تماما ماذا ستكون عليه نتائج هذه الانتخابات. هذا هو في الواقع ما يحدث في بورتوريكو.

وفي غمرة عملية العنف هذه ضد شعبنا، رد بعض إخوتنا وإخواننا بالفكرة التي تقوم على حس سليم، فكرة الحفاظ على النفس في شكل الدفاع عن النفس. وهذا هو حال سجنائنا السياسيين وأسرى الحرب الذين يقضون أحكاما في سجون اتحادية لمحاولتهم إيقاف عملية استعمار شعبنا. إن سلوكهم يبدو بالغ الأهمية بالنسبة لي، وفي إيماني اليهودي - المسيحي الراسخ أشارك بشكل خاص في الفكرة القائلة بأنه إذا كان عدوك يبحث عنك ليقتلك، يجب أن تنهض مبكرا لتقتله أولا. إن هذه العملية بأسرها يجب أن تقيَّم في السياق الاستعماري الذي يعيش فيه شعبنا؛ وإلا وقع المرء في الخطأ، مثل تسميتهم مجرمين بينما هم في الحقيقة مبشرون بالسلام يسعون إلى إنهاء الاستعمار وإرساء الحرية للشعب البورتوريكي.

بإيجاز، إخوتنا وإخواننا الأحباء الذين يكافحون من أجل الحرية، إن العملية التي أدعو إليها اليوم تستجيب لإيماني الراسخ بأنه من الضروري إعادة إقامة النظام الحقيقي لخلق الله، حيث لا مكان للاضطهاد والاستعمار. إنني هنا لأتهم الولايات المتحدة الأمريكية بالجريمة المخزية المتمثلة باستعمار شعبنا البورتوريكي وبالإبقاء على ذلك الاستعمار. فقد يُرى هذا مرة أخرى أن هذا البلد، الذي يتظاهر بالإيمان بالعدالة والحرية والسلام، لا يمارس ما يعظ به. وأود أن أنهي بياني بكلمات شهيدين كانا معلمي الخاصين في الكفاح من أجل حرية الشعوب. أولا قال المسيح،

"روح الرب علي لأنـــه مسحني لأبشـــر المساكين أرسلني لأشفـــي المنكسري القلوب لأنادي للمأسورين بالإطلاق وللعُمي بالبصر وأرسل المنسحقين في الحرية". (لوقا، الإصحاح الرابع/آية ١٨)

ثانيا، قال بيدرو البيزو كامبوس "لكي يأخذوا بلدنا، عليهم أن يأخذوا أولا أرواحنا".

تحيا بورتوريكو حرة. ولنحطم الشيطان الاستعماري.

ترك صاحب الفضيلة باريوس المقعد.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة ريتا كوردوفا (اللجنة المتحدة ضد القمع وللدفاع عن السجناء السياسيين) مقعدا على طاولة الجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كوردوفا.

السيدة كوردوفا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أتكلم نيابة عن اللجنة المتحدة ضد القمع وللدفاع عن السجناء السياسيين. طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية كرست منظمتنا نفسها لمهمة استنكار ومكافحة القمع والكفاح من أجل حقوق السجناء السياسيين وأسرى الحرب البورتوريكيين والإفراج عنهم.

إن الاضطهاد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان في بلدنا جزء لا يتجزأ من ظاهرة الاستعمار. بعبارة أخرى، إن التدابير التقييدية مثل تنقيص حرياتنا الأساسية كانت لخدمة المصالح الاقتصادية والسيطرة القضائية - السياسية المفروضة علينا عبر التاريخ بواسطة مختلف الطبقات الأمريكية المسيطرة.

فيما يتعلق بعلاقات السيطرة وانتهاكات سلامتنا الوطنية والقانون الدولي هذه، لعل هذه اللجنة أولا، تفهم الضراوة والحقد اللذين تحاول الحكومة الأمريكية أن تحطم بهما الآليات التي أنشأها شعبنا للمقاومة والكفاح العام منذ أول لحظة من الغزو، وثانيا، تقيم أسباب تجريم الكفاح من أجل الاستقلال؛ وثالثا، تفهم كل الضغط غير الواجب الذي تمارسه الولايات المتحدة حتى يديم الاستعمار في بلدنا، الاستعمار الذي يسخر من المبادئ التي تشكل سبب وجود جهاز ذي اعتبار مثل لجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

وإذ نتكلم في بورتوريكو عن الضراوة والحقد اللذين لا تزال الحكومة الأمريكية تحاول بهما احتواء تطلعات شعبنا نحو الحرية، فإننا نتكلم عن إضفاء الطابع العسكري على مجتمع مدني، والسيطرة الإيديولوجية والاقتصادية والقانونية والمضايقة والتهديد واستغلال الرأي العام بالرقابة على الإعلام لإثارة الارتباك بيننا والسيطرة علينا. إننا نتكلم أيضا عن القتل والسجن والتعذيب والمذابح وفرق نصب الكمائن والقتل.

وعندما نتكلم في بلدنا عن تجريم الكفاح من أجل الاستقلال فإننا لا نشير فقط إلى الأعمال غير الشرعية التي تقوم بها وكالات أمريكية مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية ومخابرات البحرية ومخابرات الجيش، ولكن أيضا إلى المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة وهي المحكمة التي لا يزال دورها إضفاء المشروعية على جميع الأعمال غير المشروعة التي تمارسها الدولة المتدخلة بينما تعاقب المواطنين البورتوريكيين وتحكم عليهم بالنفي السياسي. وغني عن البيان أن جميع قضاة محكمة التحقيق هذه يعلنون ضم بورتوريكو إلى الولايات المتحدة ويعززون بناء سجن اتحادي أمريكي كبير في أراضينا لتسهيل وتوسيع نطاق سلطات الدولة المتدخلة في بلدنا.

إننا نعلم أن تجريم ذلك الكفاح من أجل الاستقلال كان يعني إنشاء سجل شرطة شمل أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ بورتوريكي، ليس فقط لاضطهادهم ولكن أيضا للتمييز ضدهم فيما يتعلق بفرص العمل، والفرص والدراسات الاقتصادية، لمجرد كونهم مؤيدين للاستقلال. وعندما جرى تسليم تلك السجلات وجدنا أن الشباب المراهقين بأعداد كبيرة فرض عليهم، عن طريق التهديدات أو الاحتيال، أن يصبحوا مقدمي

معلومات للشرطة ومكتب التحقيقات الفيدرالي. وعند دراسة تلك السجلات تتكشف جميع أنواع الانحراف. هناك حالة السيد خوان أنطونيو كوريتجر، شاعر بورتوريكو الوطني، وهو زعيم بارز للحركة التحررية قدم شهادة أمام هذه اللجنة في بضع مناسبات. إنه لم تنسب إليه جرائم ملفقة فحسب، ولكن من واقع الرسومات التخطيطية المسكنة كان يمكنهم قتله في سريره أيضا.

إننا إذ نشير إلى تجريم كفاحنا يجب أن نشير بطبيعة الحال إلى المواطنين البورتوريكيين الـ ١٨ القابعين في السجون الموزعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الشاسعة. إن هؤلاء الرجال والنساء، ومعظمهم من المكافحين ضد الاستعمار والمؤيدين النشطين للاستقلال، أرسلوا إلى أبعد الأماكن عن أسرهم ومجتمعاتهم أو أنزل بهم أشد العقاب غير الشرعي وهو النفي. وهؤلاء المواطنون لا يتلقون أحكاما غير مشروعة وغير متناسبة فحسب، ولكن يتعرضون أيضا لأشكال جديدة من التعذيب والقمع يراد بها تحطيمهم جسديا وروحيا. وبهذه الطريقة، أصبحت السجون الأمريكية سلاحا سياسيا وظيفته الرئيسية الردع السياسي بواسطة العقاب التحذيري. إن أولئك الرجال والنساء الذين يبلغ عددهم ١٨ فردا لا يزالون يتعرضون لأعمال اعتداء جسدي وجنسي ويحرمون من الرعاية الطبية والرعاية في مستشفيات؛ إنهم معزولون في السجن أو ينكر عليهم الحق المقدس في حضور مراسم دفن أقربائهم؛ وباختصار، تنكر عليهم حقوق الإنسان الأساسية والحد الأدنى من ظروف المعيشة المقبولة التي يقرها المجتمع الدولي.

إن الولايات المتحدة حريصة تماما على المطالبة بتوفير تلك الظروف عندما يتعلق الأمر ببلدان أخرى، ولكنها لا تتردد في أن تطأ البورتوريكيين بالأقدام كما لا تشعر بالخزي لذلك. ولا يزال هذا هو حال أسرى الحرب إدوين كورتيز وإليزان إسكوبار وريكاردو جيمينيز وأوسكار لوبيز ريفيرا وأدولفو ماتوس وديلشيا باغان وألبيرتو رودريغيز وإليشيا رودريغيس وعايدة لوز رودريغيز ولويس روزا وأليجاندرينا توريس وكارلوس ألبرتو توريز وكارمن فالنتين.

وهذه التدابير المتخذة ضد كرامة وسلامة الإنسان والمنتهكة أيضا لجميع مبادئ القانون الدولي تطبق أيضا على سجنائنا السياسيين، هايدي بلتران وأنطونيو كاماتشو نيغرون وخوان سيغارا بالمر ونورمان راميريز تالافيراس وروبرتو خوسيه مالدونادو.

وفيما يتعلق بمسألة ممارسة الولايات المتحدة للضغط غير الضروري والهادف إلى إدامة الاستعمار في بلادنا، نثق بألا تصبح اللجنة شريكا في هذه المشاورات المزورة التي يحاولون تسميتها بالاستفتاء؛ إنهم يتنكرون للمبادئ والمسلّمات نفسها التي تؤمن اللجنة بها. ففي بورتوريكو، وكما ينبغي أن يكون واضحا للأعضاء، لا تتوفر الأسس والشروط الضرورية لاستشارة شعبنا حقا. وفي الواقع، وكما بيّنا في الماضي، نحن من بلد يحقق فيه توافق الآراء السياسي عن طريق الاضطهاد والمضايقة والسجن والقتل أو النفي للرجال والنساء الذين ثاروا ضد الاستعمار بإرادة لا تُقهر. إننا من بلد اقتصاده تابع وتضفى عليه الطابع العسكري الكامل، حيث أرسلت القوات الأمريكية التي ما زالت تجوب اليوم الشوارع بعذر كاذب هو محاربة الجريمة، وحيث يعد جريمة أن تكون ناشطا مؤيدا للاستقلال.

وعندما نعلن أنه لن توجد أية مستعمرات على كوكبنا في القرن المقبل، نستند إلى تصميمنا على شن حرب على الحكومة الأمريكية مهما كانت النتائج، التي قد تصل إلى حد التضحية بأرواحنا. وفي المقام الأول، سيكون على حكومة الولايات المتحدة أن تحدد الفارق في الثمن الباهظ الذي سيدفعه الشعبان دما ودموعا، لأنها هي التي تنتهك كل الأعراف واتفاقات القانون الدولي وذلك لإبقائنا في وضع الخاسرين سياسيا؛ وفي المقام الثاني، سيكون بمقدور اللجنة أن تحدث تغييرا، عن طريق الممارسة المنطقية والكاملة لوظائفها بجعل جدول أعمال اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار، والذي ما زال ناقصا، يتوج بخاتمة ناجحة.

لقد جئنا هنا اليوم من وطننا بورتوريكو المتأهب للتحرير والقتال لكي نذكّر أعضاء اللجنة، بوحي من روح بوليفار ومارتي والبيزو كامبوس، بأن ما يصيب مصيرنا السياسي مرتبط أوثق ارتباط بمصداقية وهيبة وأهمية الهيئة التي يمثلون وبأن ما يتعرض للخطر في حالتنا هو الاحترام نفسه لسيادة الشعوب وقوانين اللجنة ومبادئها التي نص عليها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرارات اللاحقة.

تركت السيدة كوردوفا المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغل صاحب الفضيلة ميخائيل ياسوتاكي (Interfaith Prisoners of Conscience Project) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب الفضيلة ياسوتاكي.

صاحب الفضيلة ياسوتاكي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أنا قسيس في الكنيسة الأسقفية وأمريكي ياباني أيضا من الجيل الثاني، هذا الجيل الذي اختبر التصرف السيء لحكومة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية حينما أودع ١٢ ألفا منّا في معسكرات الاعتقال التابعة للولايات المتحدة طوال فترة الحرب العالمية الثانية وذلك بدواعي الضرورات العسكرية المزعومة. وأعتقد أن لخلفيتي بعض الصلة بالعمل الذي تقوم به منظمتنا في السعي من أجل العفو عن جميع السجناء السياسيين في الولايات المتحدة.

أمثل أمامكم بوصفي ممثلا لمنظمة دينية تُدعى Interfaith Prisoners of Conscience Project. وهي تنتسب إلى المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة الأمريكية. وترتبط منظمتنا بهيئات موقرة أخرى مثل العديد منها هنا ملتمسون مثلوا البارحة واليوم. ونشارك هذه المنظمات بوصفنا الكنيسة الموحدة للمسيح في الولايات المتحدة ومجلس مدينة نيويورك في توجيه النداء لإطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين وسجناء الحرب.

إن السجناء البورتوريكيين الذين نؤيدهم هم مدافعون أشداء عن استقلال بورتوريكو. ولهذا، إن هؤلاء البورتوريكيين من الرجال والنساء أدينوا، انتهاكا للقانون الدولي، بارتكاب الجريمة؛ ومن الجلي أنهم ليسوا كذلك، كما أشار العديد من الملتمسين. ومن الحالات المأساوية أن حكومة الولايات المتحدة التي تتشدق بأنها دولة ديمقراطية تعمل من أجل حقوق الإنسان هي نفسها الحكومة التي تنتهك حقوق هؤلاء المدافعين عن تقرير المصير.

وغرض حكومة الولايات المتحدة من فرض أحكام طويلة بالسجن عليهم هو إرهاب العديدين الآخرين من ذوي المعتقدات السياسية المماثلة جزاء توكيدهم على معتقداتهم وانتماءاتهم. وسلوك الحكومة هذا، بطبيعة الحال، هو انتهاك صارخ لحرية المعتقد. وليس هناك أمة فوق القوانين الدولية التي تدافع عن العدالة. إن قبوع سجناء سياسيين وسجناء حرب في الولايات المتحدة تذكرة حية بأن هذه الدولة، الولايات المتحدة، قد وضعت نفسها فوق القوانين والعدالة، وهذه حالة خطيرة تتهدد أسرتنا العالمية. وهذه يجب أن تتغير.

ولذلك نناشد الممثلين في الأمم المتحدة - وهي أقرب محفل يمكننا الوصول إليه من مجتمع الأمم العالمي التمثيلي - أن يطبقوا السلطة الأخلاقية الدولية وأن يطالبوا بأن ترفع الولايات المتحدة الظلم الذي وقع وبأن تصدر عفوا عن جميع السجناء السياسيين وسجناء الحرب البورتوريكيين.

ترك صاحب الفضيلة ياسوتاكي المقعد.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة إيفيديث إريزاري (Respetable Logia Femenina Julia de Burgos) مقعدا على طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة إريزاري.

السيدة إريزاري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المحفل الماسوني Respetable Logia Femenina Julia de Burgos الذي أمثله يتقدم مرة أخرى بالتماس إلى اللجنة وذلك تنفيذا لواجبنا الماسوني في الدفاع عن الحرية والمساواة والأخوة بين جميع البشر. ونمثل هنا أمامكم لكي نصر على أن تضطلعوا بالواجب الذي وعدتم بتنفيذه تجاه جميع الأقاليم التي لم تحصل على استقلالها؛ إن هذه الأقاليم لها الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير واحترام سلامتها الإقليمية وحق ممارسة سيادتها الإقليمية.

نود أن نسلط الضوء على أحداث خاصة تتعلق بوضعنا الاستعماري وذلك لكي نحيطكم علما بعدد من المطالب المحددة الهادفة إلى التوصل إلى تدابير فعلية تجعل من الممكن الإسراع بعملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو. إن وضعنا الاستعماري يمثل إهانة للرجال والنساء واعتداء عليهم في العالم أجمع من محبي السلام والحرية والعدالة وهو خصوصا إهانة لكرامة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واعتداء على كرامتها.

طيلة عامين لم تصدر اللجنة أي قرار في أعقاب الاستماع إلى الملتمسين من بورتوريكو. ففي عام ١٩٩١ استندت في رأيها إلى الخطوات المتخذة من جانب زعماء الأحزاب السياسية المحلية الرامية إلى جعل كونغرس الولايات المتحدة يصدر تشريعا ينص على استشارة شعب بورتوريكو بطريقة ديمقراطية بشأن مستقبله السياسي. إلا أن هذه الخطوات لم تسفر عن شيء.

ولم يعتمد قرار في ١٩٩٢ أيضا، لأن الانتخابات العامة كانت ستجرى فأصبح الانتظار أمرا حصيفا. وفي ٤ تموز/يوليه من هـذا العام اعتمد تشريع ينص على إجـراء استفتاء في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان ذلك الاستفتاء اسما على غير مسمى، لأن التشريع المعتمد لا يفي بشروط القانون الدولي. إنه يشتمل على خيار من خيارات ثلاثة: مركز الولاية ومركز الكومنولث والاستقلال. وهذه الخيارات ينبغي أن تكون محددة بوضوح وذلك كي يكون بمقدور القارئ أن يطلع على معناها.

وسوف يتعين تحديد مسألة مركز الكومنولث في ضوء قرار محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة القضائية الحادية عشرة المتعلق بالقضية التي رفعتها الولايات المتحدة ضد رافائيل سانشيز ولويس سانشيز. وينص القرار على أن بورتوريكو خاضعة للولاية القضائية لكونغرس الولايات المتحدة لأنها إقليم تابع للولايات المتحدة. إن الكونغرس هو الذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات لسن جميع القوانين والأنظمة المطلوبة فيما يتعلق بأقاليم وممتلكات الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، فإننا لا نزال مستعمرة للولايات المتحدة.

وينبغي علينا أن نسترعي انتباه اللجنة إلى مسألة تمثل شاغلا كبيرا بالنسبة لشعب بورتوريكو وهي: الاقتراح الذي قدمته الحكومة المحلية بعرض بلادنا لأن تكون مقرا للقيادة الجنوبية لجيش الولايات المتحدة. ونحن نحث أعضاء اللجنة على شجب هذه المحاولة، لأنها قد تعني تحويل وطننا إلى مركز رئيسي للعمليات الخاصة بالقيادة والتحكم والاتصالات وأنشطة الاستخبارات في أمريكا اللاتينية. ويقدم هذا العرض بالتحديد في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة على تفكيك قواعدها العسكرية، بينما في بورتوريكو تقوم بلدية فيكيس في الجزيرة بشن نضال مكثف من أجل نزع الأسلحة من ثلثي مساحة أراضيها التي احتلتها القوة البحرية للولايات المتحدة. إن السماح بإقامة مقر القيادة هذا في بلادنا سيكون انتهاكا فاضحا لاتفاقات الأمم المتحدة التي تحظر على دولة مستعمرة إقامة منشآت عسكرية جديدة في مستعمراتها.

إن حـل مسألة المركز في بورتوريكو حان موعده منذ زمن طويل، ليس بسبب التقاعس عن بذل أية جهود من جانبنا، وإنما بسبب عدم تحرك أولئك الذين يملكون القوة على ممارسة ضغط على كونغرس الولايات المتحدة لسن تشريع هـام يمكن أن يفضي إلى تقرير المصير. ونود أن نعرض على اللجنة التدابير التي نعتقد أنـه يتعين اتخاذها من أجـل الإسراع في عملية إنهـاء الاستعمار في بلادنا وذلك للنظر فيها وهي:

أولا، التأكيد مجددا على حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وتطبيقه بالكامل على بورتوريكو، وفقا لما أكدت عليه القرارات السابقة للجنة والخاصة ببورتوريكو.

ثانيا، مطالبة حكومة الولايات المتحدة أن تلتزم بالولاية الواردة في قرار سنة ١٩٧٨ المتعلقة بنقل السلطات لشعبنا واتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق ذلك. وإن آلية نقل السلطات أساسية جدا في عمليتنا الخاصة بإنهاء الاستعمار وفي عمليتنا التاريخية المحددة.

ثالثا، شجب أي استفتاء أو أية آلية للتشاور لشعب بورتوريكو لا تفي بشروط الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن الضروري الإشارة إلى أن ما يحدث في الوقت الراهن يماثل ما حدث في ١٩٦٧ عندما أجري استفتاء استعماري دون أي نقل مسبق للسلطات. وينبغي الإعلان على أن أي تدبير من تدابير المشاورات المزمع تنفيذها في بورتوريكو ينبغي أن يجري على أساس المساواة السياسية الكاملة وعلى أساس الاعتراف الواضح والمسبق بسيادة الشعب البورتوريكي.

رابعا، إدانة القمع الجاري لحركة الاستقلال والذي يؤدي لا محالة إلى المضايقة السياسية واستمرار الاضطهاد. إن الحالة الاستعمارية تحرم السكان من حقوقهم المدنية وحقوق الإنسان. ونحن نطالب بإدانة المناورة التي جرت مؤخرا من جانب الحكومة الاستعمارية القائمة بغية تنشيط الحرس الوطني للقيام بأعمال الشرطة. إن عسكرة مجتمعنا المدني ستترك بالضرورة آثارا اجتماعية خطيرة وستحرض على القيام برد عسكري. وإن تدخل الحرس الوطني قد استهدف المجتمعات الفقيرة ومدن الأكواخ، حيث يجري التعامل مع المواطنين باستخدام استراتيجيات عسكرية دون الحصول على أذونات بالتفتيش.

خامسا، المطالبة بالإفراج الفوري عن الوطنيين البورتوريكيين السجناء في السجون الأمريكية، حيث يقضون أحكاما بالسجن غير عادلة ولا إنسانية، ولم يسبق لها مثيل من حيث طول مدتها، والذين لم يعترف بهم بوصفهم سجناء سياسيين. ونحن ندين تعريض السجناء السياسيين البورتوريكيين للتعذيب المنهجي النفسي والجسدي.

سادسا، المطالبة بجعل بورتوريكو منطقة خالية من الأسلحة والانسحاب الفوري للقوة البحرية الأمريكية من فيكيس، حيث تسيطر على ثلثي الأراضي. إن هذا التواجد إلى جانب قاعدة روزفلت رودز يشكل أكبر مجمع بحري للولايات المتحدة في العالم. والاستخدام العسكري هذا لفيكيس يترك أثرا سلبيا وهائلا على حياة سكان البلدة في تلك الجزيرة، وخصوصا على صيادي الأسماك الذين يُمنعون من الوصول إلى البحر لكسب عيشهم. ويتأثر السكان المدنيون باستمرار بالضوضاء والذبذبات التي تنشأ عن القصف

الذي يجري في ميادين التدريب. علاوة على ذلك، فإن الاستخدام العسكري لفيكيس يحد بدرجة كبيرة من تطورها الاقتصادي والسياحي والإيكولوجي.

سابعا، إدانة أية محاولة لتدمير ثقافتنا وهي أمريكية لاتينية في جوهرها. ونحن نشجب فرض لغة السلطة الاستعمارية.

ثامنا، التوكيد على حق شعب بورتوريكو في التمتع الكامل بموارده الطبيعية.

تصادف هذه السنة الذكرى الـ ٥٠٠ لاكتشاف بورتوريكو، أو بالأحرى فإنها تعني ٥٠٠ عام من الاستعمار والهيمنة. ونحن نناشد حس العدالة لدى الأعضاء كي يضطلعوا بمسؤولياتهم في الترويج لتقرير المصير لبورتوريكو.

تركت السيدة إريزاري المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعت اللجنة الخاصة لتوها إلى آخر الملتمسين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتوجه بالشكر، بالنيابة عن أعضاء اللجنة الخاصة، إلى جميع الملتمسين الذين تكلموا أمس واليوم على المعلومات التي زودوا بها اللجنة. بيد أنه ينبغي عليّ القول بأننا نأسف للحادث الذي وقع أمس، والذي كلّف بعض الملتمسين فرصة المثول أمام اللجنة. وآمل ألا نشهد حادثا آخر مثل هذا حيث أن الاستماع إلى الملتمسين جزء من الولاية المقدسة التي تضطلع بها لجنتنا.

وبالنسبة لهذا البند، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التوصية التي قدمها الفريق العامل المفتوح العضوية الواردة في الوثيقة A/AC.109/L.1795، التي اعتمدت في الجلسة ١٤١٤، المعقودة في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٣، حيث لاحظت اللجنة أنه جرت مناقشة سنوية داخل اللجنة بشأن مسألة بورتوريكو، بما في ذلك جلسة استماع ممثلي المنظمات المهتمة بالموضوع، واعتماد قرار عقب جلسات الاجتماع.

أما بالنسبة لتأجيل المناقشات واتخاذ قرار بشأن البند، وهو ما حدث في ١٩٩٢، فقد قدمت توصية بتمديد التأجيل المذكور حتى ١٩٩٤، بانتظار نتيجة المشاورات التي تجري بشأن مسائل تدور بين الأطراف المعنية والتي من شأنها أن تسهم في التوصل إلى حل إجرائي للمسألة. واقتُرح أيضا النظر الجدي في طلبات الاستماع من جانب اللجنة الخاصة على أساس ممارستها المعتادة.

ووفقا لهذا القرار، فإن اللجنة سترجئ بحث المسألة حتى دورتها في العام ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الإجراء؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠